هل تكون الجماعة حزباً؟

مقترح بإعطاء الأولوية للعمل المدني في المرحلة الحالية

(مقدم لـ [redacted])

كتبه: جاسر عودة

- القاهرة 2011/3/11م

هذه ورقة مختصرة أعرض لكم فيها في رؤوس أقلام رأيي المتواضع المستقل في قضية الجماعة والحزب، وأقدم أسباباً لما رأيته -كنصيحة- من أولوية العمل المدني على العمل السياسي للجماعة كجماعة في المرحلة الحالية، كما أقدم بعض السيناريوهات البديلة.

الاقتراح تحديداً:

أن تبقى جماعة الإخوان المسلمين جمعية خيرية، وأن تسجّل نفسها وأعضائها رسمياً، وأن تعطي أولوية للعمل المدني في المرحلة الحالية ولا تنشأ حزباً سياسياً باسمها ولا تحت إشرافها فضلاً عن أن تتحول هي إلى حزب، وأن تسمح لأعضائها بالانضمام للأحزاب المختلفة إن شاءوا مع التزام العضو بالجماعة وثوابت الإسلام.

الأسباب:

1. تحوّل الجماعة إلى حزب سياسي أو إنشاء حزب تحت إشرافها تتحمل مسؤوليته يعرض الثوابت الإسلامية للجماعة لضغوط السياسة في عدة قضايا (إسرائيل – ترشيح رئيس للجمهورية – العلاقة مع الغرب – البنوك "الربوية" – قضايا "الآداب العامة" والحريات و"تطبيق الشريعة" والحدود والردة ... إلى آخره). هذا، وإذا لعبت الجماعة (في صورة حزب أو الحزب الذي يمثلها) لعبة السياسة في هذه القضايا فسوف تتعرض لضغوط داخلية شديدة من قواعدها ومن القوى السياسية الداخلية والخارجية كذلك.
2. هناك أولوية أولى للعمل المدني وتنمية الثقافة المدنية في مصر، ولكن العمل السياسي سيستهلك طاقات الجماعة ويحرفها عن مهمتها الأصلية وهي تربية جماعات وأفراد المجتمع في شتى الجوانب الإسلامية (نحن طريقة صوفية ودعوة سلفية وفرقة رياضية ... إلى آخره). العمل المدني هو العمل الحقيقي الإسلامي الذي ينبغي أن تستثمر فيه

الجماعة جهودها في المرحلة الحالية، لأن الاستقرار وحفظ نظام المجتمع لن يتحقق إلا إذا قوي المجتمع المدني ليس كمؤسسات فقط، ولكن كثقافة وكنظام للمجتمع ثابت ومستقر بصرف النظر عن تغيرات السياسة وألوان الطيف التي تغلب على الحكومة. والثقافة المدنية المطلوبة تتلخص في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين (وهي في الإسلام: حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ... إلى آخرها)، وإشاعة هذه الثقافة في المجتمع وتحويلها لبرامج لتنمية العدالة الاجتماعية على المستوى الشعبي (ومن منطلق إسلامي). هذا أولى ما يمكن أن تصرف إليه الجهود حالياً. وكذلك ثقافة التطوع والتعايش والسماحة والمؤسسية ... ولا ينبغي للسياسة أن تؤثر على يوميات الحياة المدنية في مصر بمؤسساتها المستقرة التي تستمر في العمل بصرف النظر عن دوران السياسة بين الأحزاب المختلفة.

3. السبب الثالث هو أن الجماعة نفسها بحاجة فعلاً إلى تطوير وتجديد فكري، وهذا سوف يتطلب وقتاً – قبل أن تتصدى للقضايا السياسية. وهذا التجديد لن ينجح تحت ضغط السياسة والحزبيات والانتخابات، وإنما يكون عن طريق تعديلات جذرية في المناهج التربوية في الجماعة، والتي أثر عليها جو الكبت والدكتاتورية وأنتجت ثقافة ردّ فعل وتمسك بهوية إسلامية تاريخية معينة أنتجت جموداً و"ظاهرية" في الفكر الإخواني نفسه، وحرفية وتشدداً في الممارسة العملية على مستوى الأفراد ... هذا التطوير والتجديد هو الذي سوف يفرز خلال السنوات الخمس القادمة قيادات وكفاءات إسلامية للمجتمع تقوده في شتى المجالات بما فيها السياسية وغيرها من المجالات المدنية.

4. استقلال الجماعة سياسياً يتيح لها التعبير عن آرائها وثوابتها الإسلامية بحرية ويبقى للجماعة مكانتها الإسلامية ومرجعيتها في المجتمع.

5. كون الجماعة جمعية خيرية والعزوف عن خوض غمار السياسة الحزبية هو موقف الأستاذ البنا الأصلي.

<u>أما علاقة الجماعة بالأحزاب:</u>

أقترح أن تدعم الجماعة الأشخاص والآراء والمواقف التي تراها متوافقة مع ثوابتها وبرامجها بغض النظر عن الحزب الذي يصدر عنه هذه المواقف، وتتيح الجماعة الحرية لأعضائها للانضمام للأحزاب أو تكوينها دون الزجّ باسم الجماعة أو مرجعيتها في هذه الأحزاب.

سيناريو بديل:

أما إذا أصر الإخوان من خلال آليات اتخاذ القرار الجماعي على إنشاء حزب وأن "تشرف" الجماعة عليه، فأرى أن تخطط الجماعة بدقة للسيناريو التالي:

1. الحزب تنشؤه الجماعة وتسجله ولكنها تفتح عضويته لمن أراد من أعضائها ومن عموم الشعب وأن تكون له أجندة مدنية تستمد فقط من أصول ومقاصد الإسلام العامة، وليس من أحكامه وفقهه.
2. يخطط بدقة لانفصال هذا الحزب عن الجماعة تماماً ولاستقلاليته في القرار السياسي – مما يتيح له حرية القرار السياسي بصرف النظر عن "الثوابت" الإسلامية، وهذا يتيح له قاعدة شعبية واسعة تسمح له بالتأثير في السياسة المصرية على أسس برجماتية مصلحية.
3. تستمر الجماعة في العمل المدني (كما تقترحه هذه الورقة) دون صراع مع الحزب "المنشق" المستقل عنها تماماً.

هذه بعض الأفكار الأولية التي أتمنى أن تنفع.

وفقكم الله تعالى وشكراً.

جاسر عودة

القاهرة 2011/3/11م